

هل نريد الديمقراطية والتغيير

حقاً؟!

كافة القوى السياسية

مدعوة من فكرة

التغيير الشامل، وهو

بالتسببه لها نوع من

المغامرة نحو المجهول.

د. عبد المنعم سعيد

بدأت مصر كلها
تدخل في مرحلة الجد
الاستوري، بمعنى أن
ما كان نوعاً من
المناقشات السياسية،
ونوعاً من الإعلانات
الصحفية بهدف
الدعاية أو الإحراج، قد
بدأ الآن يتحول إلى
نصوص، وتقريباً فإن
النصوص سوف
تتحول إلى مسودات،
والمسودات سوف
تصبح مشروعات
وثائق، والوثائق سوف
تصبح مطروحة
للتصويت والتصديق.

مرة فإن عدم الرضا، لدى الجميع تحول إلى
سلسلة من المناقشات والحوارات الداخلية،
التي صاحبها انقسامات عميقة، وبعضها
كان سلمياً أما بعضها الآخر فقد كان عنيفاً.
كل ذلك قد صار ورائنا الآن، أو على الأقل
جزءاً غير قليل منه، وأصبح على الجميع أن
ينفضوا عن كاهلهم نتائج مرحلة سبقت
ويفتحوا الأبواب لمرحلة جديدة بعد أن تم
استطلاع رأى الجميع في مجلسي الشعب
والشورى حول الإصلاحات الدستورية
القادمة. هذه الإصلاحات سوف تكون أكثر
شمولاً من المحاولة المحدودة لتعديل المادة ٧٦

كانت البداية كما نعلم جميعاً عندما انتهى
الموسم السياسي الكبير لعام ٢٠٠٥، ورغم ما
كان فيه من "حراك" سياسي فإنه انتهى
على جميع الجبهات بدرجات من عدم
الرضى، فلا كان الحزب الوطني الديمقراطي
راضياً عما حصل عليه فعلياً _ أي قبل
انضمام المستقلين _ في الانتخابات
التشريعية، ولا كانت جماعة الإخوان
المسلمين راضية عما حصلت عليه لأنها
تعتقد بحقها في الحصول على ما هو أكثر،
ولا كانت بقية الأحزاب الأخرى راضية عما
حصلت عليه بالفعل أثناء الانتخابات. ولأول

من الدستور خلال العام الماضى والتي وصلت للأسف إلى أفاق مسدودة حتى بات ضروريا إجراء التعديل على التعديل، وخلال الأسابيع القليلة الماضية وضع أن هناك مدرستين تسييران في اتجاه الإصلاحات الدستورية، وأولها مدرسة الحزب الوطنى الديمقراطى والتي تنطلق من برنامج الرئيس مبارك المعروف خلال الحملة الانتخابية الرئاسية، وهو برنامج يقوم على الحفاظ على هيكل الدستور الحالى، ثم بعد ذلك يقوم أفقيا بتعديل المواد القائمة الخاصة بإعادة توزيع السلطات مرة أخرى بحيث تزيد سلطات رئيس الوزراء ومجلس الشعب والأقاليم خصوصا من الأوصاف الحالية، مع عدد من التعديلات الضرورية التي تسمح بتغيير

قانون مباشرة الحقوق السياسية _ الانتخاب _ وسن قانون لمقاومة الإرهاب حتى يمكن وقف حالة الطوارئ.

والمدرسة الثانية جاءت من جماعة الإخوان المسلمين فى البرلمان، وقلدتها بقية الأحزاب الرسمية الأخرى، حينما ركزت وثائقهم الإصلاحية على المواد الخاصة بالإصلاح السياسى التي تجعل البلاد تقترب من نظام الجمهورية البرلمانية حيث يتم تقييد سلطات رئيس الجمهورية وتوسيع سلطات البرلمان. ويشكل عام فلان ما ورد فى إصلاحات الإخوان والتجمع وغيرهم من الأحزاب عكست الأفكار السائدة فى المجتمع المدنى المصرى خلال الشهور الماضية، وقامت على نوع من اقتطاع رأسى من قلب الدستور للمواد الخاصة برئيس الجمهورية لكي يقوم ويدور حولها الإصلاح.

ولكن المدهش فى الموضوع، وسواء كان التعديل رأسيا أم أفقيا، أن الكل أجمع على قبول صيغة جزئية للإصلاح، والأخطر من ذلك أنه أصبح مقبولا نوعا من الترقيع للوثيقة الدستورية، مع القبول بنوع من التلغيف الفلسفى بين التعديلات المقترحة والركائز التي يقوم عليها الدستور الحالى. والحقيقة أن أحدا لم يكن مشغولا داخل الحزب الوطنى الديمقراطى بمسألة الاتساق الفلسفى هذه، وسواء كان النظام السياسى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، أو يقوم على فكرة التعددية الحزبية والفكرية، فإن التعديلات المقترحة لن تشغل بالها بهذه التناقضات البسيطة إما لأنها غير مهمة عند العلاقة مع المواد العملية والإجرائية للدستور، أو أنها لم تكن مهمة فى يوم من الأيام، ولا داعى لإعطائها أهمية فى وقتنا الحالى لم تكن موجودة من قبل.

ولكن المشكلة ليست موجودة فى الحزب الوطنى الديمقراطى وحده، فكل ما بهم بقية الأحزاب هو تقييد سلطة رئيس الجمهورية والتأكد من إمكانية التداول السلمى للسلطة

خلال فترات محددة للمنصب العام. وكل ذلك فى الحقيقة لا غبار عليه، ولكن المشكلة فى ذلك هو أن بقية الدستور تعبر عن دولة تدخلية عميقة التدخل فى حياة المواطنين لها فلسفة اقتصادية واجتماعية تقوم على دولة مهيمنة ومسيطر على كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسلوكية للمواطنين. ولم يحدث فى التاريخ من قبل أن كان هناك فى العالم مثل هذه الدولة ثم كانت دولة ديموقراطية فى نفس الوقت لأن السيطرة والهيمنة لا تتجزأ. وتحل الأحزاب هذه القضية بالحديث عن دور الدولة فى التجربة الآسيوية ثم بعد ذلك عما يعد نوعا من عودة الدولة التدخلية _ الاشتراكية _ فى أمريكا الجنوبية. وكلا الموقنين لا

تستندان إلى أساس من الناحية التاريخية ومن ناحية التجربة العملية فهناك فارق ضخم بين دور الدولة كمنظم وحارس ومنفذ للقوانين _ وهذا وارد فى التجريبتين الآسيوية والاشتراكية

الديموقراطية- والدولة التدخلية التي تسيطر على التعليم والإعلام والاتصال والأخلاق والإنتاج والاستهلاك، بل وحتى التوفيق فى حالة المرأة _ كما بنص الدستور المصرى _ بين عملها وأسرتها.

مثل هذه الحالة من الانقسام ما بين فكرة التعديلات والفلسفة الكلية للدستور تحتاج إلى تفسير خاصة وأنه لن يمض وقت طويل حتى نبدأ مرة أخرى فى العودة إلى النقطة التي بدأنا منها التعديلات الدستورية. فالمرجح أن كافة القوى السياسية مدعورة من فكرة التغيير الشامل، وهو بالنسبة لها نوع من المغامرة نحو المجهول، خاصة وأن كل طائفة منها لديها مجموعة من أقداس الأقداس التي لا تريد لأحد الاقتراب منها.

فالحزب الوطنى الديمقراطى لا يريد للتغيرات أن تكون من العمق بحيث تحدث هزة عميقة فى النظام السياسى الذى دان له خلال العقدين الماضيين وجعله بطريقة سحرية قائما على الحفاظ على أغلبية مريحة _ مهما كانت الطريقة التي تتم بها الانتخابات. وجماعة الإخوان المسلمين تريد للمادة الثانية من الدستور أن تبقى وتتمدد من الناحية السياسية لكي تصبح فى الدستور كله حتى تطفى عليه تماما فتكون القضية فى الفتوى بما جاء فى صحيح الشريعة وليس تشريع القوانين بما يتسق مع الأصول الدستورية. وبالطبع فإن الأحزاب الناصرية واليسارية فى العموم لديها مشروعها الخاص بالدولة التدخلية وهي لا

ترى تناقضا بين لعنائها
للدولة صباح مساء،
ومطالباتهم بضرورة
التمسك بالقطاع العام
مهما كان فشله وتوسيع
البيروقراطية مهما كانت
سظوتها. وما تبقى بعد
ذلك لا يزيد عن جماعة
ليبرالية الصغيرة مدركة

لحقيقة العلاقة بين فلسفة الدستور
ونصوصه، وهي رغبة فعلا في تغيير
جوهرى، ولكنها ترى أن اعتبارات السياسة
العملية تحتم القبول بما هو ممكن الآن، لأنه
كما يقال فإن عصفورا في خيرا من عشرة
عصافير على شجرة الزمن التي لا يعرف
أحد عما إذا كانت موجودة أم لا.
وبنتيجة ذلك كله أن الجمع المصرى كله
يمينا ويسارا لا يريد الخوض كثيرا في
أصول المسائل ويكتفى بفروعها؛ ولا عجب
إذا أننا ربما نكون بصدد تجربة لا تختلف
كثيرا عما جرى في العام الماضى عند تعديل
المادة ٧٦ من الدستور، ولكن الاختلاف سوف
يكون أن التجربة هذه المرة سوف تكون أكثر
عمقا واتساعا !!